مقدمـــــــــة

يعتبر الدستور الوثيقة الأسمى داخل المنظومة التشريعية الجزائرية، إِذْ تحوي على وجه الخصوص مجموعة المبادئ والقواعد القانونية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، كما تتضمن الحقوق والحريات الأساسية. إن مبدأ السمو يقتضي تطابق التشريع الأدنى مع التشريع الأعلى درجة وعدم مخالفته، وهذا بدوره يحتاج إلى ضمانات لِإِعْمَالِهِ، لذلك عملت الجزائر منذ فجر الاستقلال على تأسيس هيئة دستورية عرفت باسم المجلس الدستوري، أُوْكِلَتْ لها العديد من المهام، تتصدرها مهمة الحفاظ على مبدأ علو الدستور واحترامه.

لقد عرف المجلس الدستوري الجزائري منذ فجر تأسيسه العديد من التغييرات سواء من الناحية التنظيمية أو الوظيفية، كان الهدف الأساسي من وراءها إعطاء المجلس الاستقلالية اللازمة لمباشرة مهامه، ولقد عمل المشرع الجزائري في إطار التعديل الدستوري لسنة 2016، على إدخال جملة من الإصلاحات المعمقة على هذه الهيئة الدستورية وذلك بالنظر لثقل المهام المسندة للمجلس من جهة، ومن جهة أخرى، قصد مواكبة مختلف التطورات التي تشهدها البلاد، وهذا ما يبزر بحق أهمية المجلس الدستوري من الناحيتين النظرية والعملية خصوصا وأنه الهيئة المكلفة بالحفاظ على الحقوق والحريات ومنع كل انتهاك قد يطالها.

أهمية الموضوع:

إن المجلس الدستوري، وبالنظر للمهام المناطة به يعتبر أحد أهم الهيئات الدستورية داخل الدولة، فهو من جهة حامي الحريات ومن جهة أخرى المكلف بحماية التشريع الأسمى داخل الدولة، لذلك فإن الموضوع محل الدراسة من شأنه أن يساهم في إعطاء فكرة معمقة ومفصلة عن هذه الهيئة، كما أنه يساعد القارئ في الوقوف على حقيقة وفعالية الإصلاحات التي كرسها المشرع الجزائري على ضوء التعديل الدستوري المشار إليه، إلى جانب ذلك فإن هذه الأهمية تزداد اتساعا من خلال التعرف إلى مدى استقلالية المجلس الدستوري في أداء مهامه، وعدم تأثره أو تبعيته لجهات أخرى أو ضغوطات قد تحول دون ممارسة وظائفه بكل حرية وشفافية.

دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع وراء اختيارنا لهذا الموضوع يمكن تقسيمها إلى شقين:

دوافع موضوعية:

تكمن الدوافع الموضوعية وراء اختيار هذا الموضوع، في التطرق للتعديل الدستوري المشار إليه سابقا، وما حمله من إصلاحات مست المجلس الدستوري في مختلف جوانبه، علاوة على دراسة جملة الاختصاصات المخولة لهذه الهيئة الدستورية وإجراء تقييم لمدى استقلاليتها في مباشرة مهامها، كما تركز هذه الدراسة على تحليل مدى عمل المشرع الجزائري لتعزيز مكانة هذه الهيئة حتى يتسنى لها الرقي لمصاف نظيراتها في بلدان العالم المتقدم على وجه الخصوص نظرا لأهمية الاختصاصات المنوطة بها.

دوافع شخصية:

يعتبر القانون الدستوري أحد أهم فروع القانون العام ذات الصلة الوثيقة بالقانون الإداري، وعلى اعتبار هذا الأخير مرتبط بمجال دراستنا، أردنا تسليط الضوء على المجلس الدستوري الجزائري لتعميق المعارف المرتبطة به من جانب، ومن جانب آخر، دفعتنا الرغبة لإبراز أهمية الرقابة التي تمارسها هذه الهيئة الدستورية ودورها في الحفاظ على مبدأ سمو الدستور إلى جانب حماية الحقوق والحريات.

الإشكالية:

إن جملة الدوافع المشار إليها، تجد تبريرها في طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016 في تعزيز مكانة المجلس الدستوري في النظام السياسي الجزائري؟

منهج الدراسة:

في إطار إجراء هذه الدراسة، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض وتحليل جملة النصوص القانونية التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016، وكذا المراسيم والأنظمة المنظمة للمجلس الدستوري، والتي بناءا عليها سيتم الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا.

أهداف الدراسة:

يلعب المجلس الدستوري دورا بالغ الأهمية داخل الدولة، حيث خوله المشرع الجزائري العديد من الصلاحيات في مجالات مختلفة، ويهدف الموضوع محل الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الهيئة الدستورية في مختلف جوانبها سواء ما تعلق بالجانب التنظيمي أو الجانب الوظيفي، مبرزين في ذلك أهم الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 ومدى مساهمتها في الرفع من مكانة هذه الهيئة وتعزيز استقلاليتها.

الدراسات السابقة:

لقد تناول عدد معتبر من الدراسات موضوع المجلس الدستوري، سواء من ناحية تنظيمه أو من ناحية الاختصاصات التي يمارسها، نذكر منها على سبيل المثال: أولا: رسالة ماجستير للطالب بوسالم رابح "المجلس الدستوري الجزائري: تنظيمه وطبيعته"، حيث تناول في الفصل الأول تنظيم المجلس الدستوري واختصاصاته، في حين تناول في الفصل الثاني طبيعة المجلس الدستوري وسياسته القضائية. ثانيا: مقال للأستاذ معيفي عبد القادر "المجلس الدستوري في إطار دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 2016" تناول فيه محورين، الأول يبحث في الإطار العضوي للمجلس الدستوري، والثاني يتعلق بالإطار الموضوعي للمجلس، وقد تناولنا نحن بدورنا دراسة النظام القانوني لهذه الهيئة الدستورية ككل، كما ركزنا على محاولة تكييف الطبيعة القانونية للمجلس على ضوء الإصلاحات التي عرفها الدستور

الجزائري لسنة 2016، فضلا عن ذلك فقد تطرقنا إلى مسألة استقلالية هذه الهيئة في أداء مهامها وفقا لمعايير محددة.

الصعوبات:

على الرغم من أن دراسة المجلس الدستوري والرقابة الدستورية بشكل خاص تناولته العديد من البحوث والدراسات، إلا أن الباحث يصادف جملة من العوائق تتجلى أساسا في نقص المراجع التي تتناول مسألة دراسة المجلس الدستوري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016، ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى حداثة صدور هذا التعديل.

خطة البحث:

لمعالجة إشكالية هذا البحث، سيتم تقسيم مادته العلمية إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمجلس الدستوري الجزائري، حيث يشتمل على مبحثين، مفهوم المجلس الدستوري وتشكيلته (المبحث الأول)، وهياكل المجلس الدستوري ومدى استقلاليته (المبحث الثاني)، والسبب وراء هذا التقسيم هو التطرق للجانب النظري بصورة عامة، وكذا إبراز تركيبة الهيئة محل الدراسة وأجهزتها الإدارية حتى يتسنى لنا الوقوف على مدى استقلاليتها في مباشرة مهامها.

أما الفصل الثاني من هذه المذكرة فهو بعنوان الإطار الوظيفي للمجلس الدستوري الجزائري، نقسمه إلى شقين، اختصاصات المجلس في مجال الاستشارة والانتخابات (المبحث الأول)، واختصاصات المجلس في مجال الرقابة الدستورية (المبحث الثاني)، وقد دفعنا لهذا التقسيم مقتضيات البحث العلمي، حيث سيتم استعراض المهام الثانوية الموكلة للمجلس في مختلف النصوص الدستورية، لننتقل عقب ذلك لدراسة مهام المجلس الرئيسية في مجال الرقابة الدستورية على ضوء ما جاء به التعديل الدستوري لسنة 2016، وبذلك يكون الموضوع قد تمت الإحاطة به من مختلف زواياه.